UNDRR
UN Office for Disaster Risk Reduction

المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث
ورقة مفاهيمية

نبذة

السياق الإقليمي

- إن المنطقة العربية عرضة للأخطار الطبيعية التي يتعاظم بعضها ويتأثّر بفعل تقلّب المناخ وتغيّره. وعلى مدى السنوات الخمسين المنصرمة، كان لموجات الجفاف الأثر التراكمي الإقليمي الأضخم من حيث الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين والخسائر الاقتصادية، إذ أن تقلّب المناخ أثّر على مدى تواتر حدوثها وشدّتها[1]. وقد بلغت الخسائر الاقتصادية في المنطقة العربية الناتجة عن الأخطار الطبيعية والبشرية المنشأ نحو 60 مليار دولار في الخمسين سنة الماضية. وتسبب الجفاف في خسائر هائلة لسكان الريف الفقراء في العراق والمغرب وسوريا والأردن، ما انعكس في تدنّي خصوبة الأرض والإنتاج الزراعي وفقدان الثروة الحيوانية والتنوّع البيولوجي[2]،[3]. كما تسفر الظروف القاحلة وشبه القاحلة في أجزاء كثيرة من المنطقة، بموازاة الأسباب الطبيعية والبشرية المنشأ، عن ظاهرة زحف الرمال. إن تراكم حبوب الرمال في المناطق الساحلية، وعلى طول مجاري المياه والأراضي المزروعة وغير المزروعة، تسبب في إلحاق الأضرار في البنية التحتية، بخاصة الطرق والمباني منها، وفقدان المزارع، وانخفاض المحاصيل الزراعية في بلدان مثل الجزائر[4]. وتمثّل حرائق الغابات مشكلة في دول البحر الأبيض المتوسط، وبحسب قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث المحلية، تم تسجيل أكثر من 1200 حريق في لبنان فقط منذ عام 1981 [5].

- في الآونة الأخيرة، تأثّرت المنطقة العربية بجائحة كوفيد-19 التي أثّرت على العالم بأسره، حيث أبلغت جميع الدول العربية عن حالات إصابة ووفيات جرّاء الفيروس. ولقد أثبتت الجائحة أنها أكثر بكثير من مجرد أزمة صحية، حيث كان لها الأثر الكبير على المجتمعات والاقتصادات بطرق متعددة. وتشير التوقعات المتعلقة بالمنطقة العربية إلى أن نحو 8.3 مليون شخص[6] قد يقعون في براثن الفقر وأن المنطقة ستخسر ما لا يقل عن 42 مليار دولار من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين أن أثر الجائحة يختلف بين بلد وآخر، يرجّح أن يؤدي إلى زيادة الفقر وتفاقم عدم المساواة على نطاق عالمي، ما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمرًا أكثر إلحاحًا.

- أظهرت لنا جائحة كوفيد-19 كيف يمكن لأزمة محلية أن تنتشر بسرعة عبر القطاعات والبلدان، فتترك آثارًا مدمّرة على الاقتصادات وصحة الملايين من الناس ورفاههم في جميع أقطار العالم. إنها مثال على المخاطر النظامية الناتجة عن مستويات الترابط القصوى في عالمنا اليوم. ولا ريب أن هذه الجائحة قد ضاعفت هشاشتنا وعرقلت إحراز التقدّم نحو تحقيق التنمية المستدامة، ولطالما كانت تذكيرًا صارخًا بأهمية الوقاية وخطة الحد من المخاطر.

إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030

- يعالج إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 (إطار سنداي) كلاً من الأخطار الطبيعية والأخطار البشرية المنشأ، بما في ذلك الأخطار والمخاطر البيولوجية والبيئية والتكنولوجية. وترتبط أربع غايات من الغايات العالمية السبعة لإطار سنداي مباشرة بالصحة، مع التركيز على الحد من الوفيات، ورفاه السكان، والإنذار المبكر، وتعزيز سلامة المرافق الصحية والمستشفيات. ويشترط إطار سنداي نهجًا يعتمد على المجتمع بأسره في الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في مشهد المخاطر العالمي المتغيّر بسرعة.

---

[1] (CRED 2020)
[2] (FAO 2019a)
[3] (FAO 2019a)
[4] (Boulghobra et al. 2015)
[5] (CRED 2020)
[6] https://www.unescwa.org/news/new-escwa-brief-83-million-people-will-fall-poverty-arab-region-due-covid-19

- يعترف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 بالمنتديات العالمية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث بأنها وسائط رئيسية لتنفيذه. تعتبر هذه المنتديات الإقليمية منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين تم تطويرها بشكل تدريجي بعد المؤتمر العالمي الثاني للحد من الكوارث في كوبي في عام 2005. وفي حين أنها تمتاز بخصائص متفاوتة، إلا أنها تتشارك جميعًا نفس المواصفات كمنتديات ديناميكية لواضعي السياسات والشركاء والخبراء والممارسين بهدف الإعلان عن المبادرات وإطلاق المنتجات وتبادل المعلومات والترويج للحملات ورصد التقدّم المحرز وتقديم الأدلة حول الحد من مخاطر الكوارث.

- إن إطار سنداي هو إطار إنمائي يحفّز عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسلّط الوثيقة الختامية لأهداف التنمية المستدامة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الضوء على الحاجة إلى الحد من مخاطر الكوارث على امتداد العديد من القطاعات. ويتّضح في هذه الوثيقة الختامية لأهداف التنمية المستدامة أن معظم الأهداف لا يمكن تحقيقها دون معالجة مسائل التعرّض وقابلية التضرّر للأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر. ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج الحد من مخاطر الكوارث في قطاعات تنموية متعددة، يجب أن تنفذ البلدان الأعضاء إطار سنداي على جميع المستويات عبر إشراك أصحاب المصلحة المتعددين بشكل كافٍ من خلال عمليات التخطيط للتنمية والتنفيذ والرصد الواعية بالمخاطر، بما في ذلك قضايا التنمية والمناخ، حسب الاقتضاء؛ وتعزيز تكامل إدارة مخاطر الكوارث في القطاعات الأخرى ذات الصلة.

- ويركز إطار سنداي على منع نشوء مخاطر جديدة، وتقليل المخاطر القائمة، وتعزيز القدرة على الصمود. كما يدعو إلى اتخاذ تدابير مختلفة لمنع وتقليل التعرّض للأخطار وقابلية التضرّر؛ وزيادة التأهّب والتعافي. وهذا يتطلب انتقالًا من إدارة الكوارث أو إدارة المخاطر القائمة بذاتها إلى ممارسة تنموية أكثر شمولية وقدرة على الصمود. ويتطلب هذا التحوّل في طريقة التفكير والعمل من إدارة المخاطر إلى التنمية القادرة على الصمود أمام مخاطر الكوارث دعمًا من التعاون الإقليمي والدولي.

أهمية المنتديات الإقليمية في تنفيذ إطار سنداي

- المنتديات الإقليمية تجمع الحكومات وأصحاب المصلحة معًا لرفع مستوى الالتزام السياسي نحو الحد من مخاطر الكوارث؛ تحديد الأولويات والتحديات المشتركة التي يجب معالجتها؛ إجراء تقييم دوري للتقدّم المحرز في تنفيذ إطار سنداي؛ تعزيز الشراكات وتبادل الممارسات الجيدة والمعرفة بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات المطلعة بمخاطر الكوارث، بما في ذلك قضايا التنمية والمناخ، حسب الاقتضاء؛ وتعميم الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات. والمنتديات مرتبطة بعملية التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز نهج شامل لجميع أفراد المجتمع للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الإقليمي، بما في ذلك من خلال الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث.

المنتديات العربية للحد من مخاطر الكوارث

بعد المسارات العالمية للحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث، نظّم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لـمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بالتعاون مع جميع الدول العربية وشركاء التنمية، عددًا من مؤتمرات المنتدى الإقليمي الوزاري رفيع المستوى منذ عام 2013؛ بما في ذلك المؤتمرات التي عقدت في العقبة بالأردن، وشرم الشيخ بمصر، والدوحة بقطر، وتونس العاصمة بتونس، والتي تناولت موضوعات التنفيذ على المستوى المحلي لإطار عمل هيوغو، وتشكيل إطار سنداي، وتحديث الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، خطة العمل ذات الأولوية.

وبالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية والحكومات العربية، دعم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لـمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عملية وضع الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 لتوفير إطار إقليمي لتسهيل تنفيذ إطار سنداي. وتمّت المصادقة على الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 من قبل القادة العرب في القمة العربية التي انعقدت في الرياض، المملكة العربية السعودية، في شهر نيسان/أبريل 2018. كما تم تطوير برنامج عمل للاستراتيجية العربية بالتوازي مع خطة العمل ذات الأولوية (2018-2020) بغية توفير الإجراءات الملموسة الواجب اتخاذها لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة.

من أجل ضمان التنفيذ الفعال لإطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، لطالما عقد المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لـمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث المنتديات العربية للحد من مخاطر الكوارث، والتي تمثّل منتدى متعدد أصحاب المصلحة يجمع الدول العربية الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والنساء والشباب والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وتهدف هذه المنصات إلى مراجعة وتطوير ومواءمة تنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وخطط العمل ذات الأولوية للحد من المخاطر وبناء قدرة المجتمعات والدول على الصمود أمام الأخطار الطبيعية والبشرية المنشأ. علاوة على ذلك، هي تهدف إلى تعزيز جهود الحد من مخاطر الكوارث من خلال تبادل الخبرات وتحسين التواصل والتنسيق. كما تشكّل هذه المنتديات فرصة فريدة للحكومات لإعادة تأكيد التزامها السياسي بشأن تنفيذ إطار سنداي.

عقد الاجتماع الوزاري الأخير في المنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث في تونس العاصمة، وتوصّل إلى إعلانات وزارية لمنطقة إفريقيا والدول العربية. وقد أكّد إعلان تونس للدول العربية على التحوّل من إدارة الكوارث إلى إدارة مخاطر الكوارث، مع التشديد على الحاجة إلى دمج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة وتغيّر المناخ على الصعيدين الوطني والمحلي. كما أعطى الأولوية لتطوير استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث، وقواعد بيانات وطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، ورصد إطار سنداي والإبلاغ عنه. علاوة على ذلك، دعت الدول العربية إلى تعزيز مشاركة المجتمع ككل في عملية الحد من مخاطر الكوارث وزيادة مشاركة النساء والشباب في قيادة سياسات الحد من مخاطر الكوارث وفي تصميمها وتنفيذها. كما أعطت الدول العربية الأولوية لدور العلوم والتكنولوجيا والاتصالات في الحد من مخاطر الكوارث ودعت المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لـمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى تعزيز التنسيق والاتّساق بين مجتمعات الحد من مخاطر الكوارث وأهداف التنمية المستدامة وتغيّر المناخ.

بالإضافة إلى ذلك، قدّمت خمس مجموعات من أصحاب المصلحة بيانات العمل الطوعي الخاصة بها دعمًا لتنفيذ إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030؛ نذكر بشكل خاص المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا، والمجموعة العربية للحد من مخاطر الكوارث للأطفال والشباب، ومجموعة المجتمع المدني العربي للحد من مخاطر الكوارث، والمجموعة العربية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والجمعيات الوطنية العربية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

كما اعتمد المنتدى خطة العمل ذات الأولوية (2018-2020) ، والتي تم تطويرها بناءً على الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج العمل ذات الصلة، كوثيقة مرجعية للبلدان والشركاء. وتهدف خطة العمل هذه إلى توفير إحساس بالإجراءات ذات الأولوية للبلدان بحلول عام 2020.

موجز عن المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث

على أثر النجاح الذي سجّله المنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث وبناءً على نتائج الدورة السادسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام 2019، سيتم تنظيم المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث بالاشتراك مع حكومة المملكة المغربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث – المكتب الإقليمي للدول العربية في عام 2021 بهدف البناء على الزخم الحاصل في الحوار السياسي والفني للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

الأهداف

سوف يضم المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث أصحاب المصلحة المتعددين وسوف يكون شاملاً ومبتكرًا وتفاعليًا وسيأخذ في الحسبان بالاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي تماشيًا مع المبدأ التوجيهي لإطار سنداي المتمثّل في "نهج المجتمع ككل" لتحقيق الأهداف التالية:

1) تقييم التقدّم المحرز في تنفيذ إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 في المنطقة العربية وإعادة التأكيد على الالتزام السياسي بتسريع وتيرة تنفيذهما؛
2) تحديد المقاربات والآليات القابلة للتطبيق للنهوض بتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وتحديد الأولويات الإقليمية للعامين المقبلين؛
3) تزويد المنطقة بفرص لتبادل المعرفة والخبرات والممارسات الفضلى حول الأولويات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث وبناء شراكات مبتكرة لتنفيذ إطار سنداي، وتحقيق اقتصادات مرنة وبناء تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار المخاطر؛

4) التشاور حول استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والخروج بتوصيات للدورة السابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقده في إندونيسيا في مايو 2022؛
5) تعزيز التكامل والمواءمة بين الحد من مخاطر الكوارث مع تغير المناخ والتنمية المستدامة وكذلك دمج إدارة مخاطر الكوارث في جميع القطاعات الإنسانية والإنمائية والصحية ذات الصلة.

النتيجة المتوقعة

يتوقّع أن يثمر المنتدى عن التزامات متزايدة من الدول لتعزيز الانتباه إلى الاستثمارات المراعية للمخاطر، وإبراز التقدّم المحرز في الاستراتيجيات والإنجازات الوطنية والمحلية بما يتماشى مع إطار سنداي. وستعمل نتائج المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث على إعلام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة لسنة 2022 في نيويورك والمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لسنة 2022.

ستكون النتائج المحددة القائمة على المنظور الإقليمي على النحو الآتي:

(i) إعلان سياسي - تعزيز الالتزام السياسي للحكومات بمنع وتقليل المخاطر بالإضافة إلى تعزيز القدرة على الصمود من خلال تسريع تنفيذ ورصد إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 في المنطقة وزيادة الاستثمارات الحكومية في الحد من مخاطر الكوارث؛
(ii) مجموعة من بيانات العمل الطوعي المتجددة لأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ إطار سنداي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030؛
(iii) خطة العمل ذات الأولوية (2021-2024) للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 لتسريع تنفيذ إطار سنداي في المنطقة العربية.

المشاركة

يشتمل المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث على شريحة من المستوى الوزاري تضم مجموعة واسعة من المشاركين من الحكومات (الوطنية والمحلية على السواء)، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات القطاع الخاص، والأكاديميين والمؤسسات البحثية، وشركاء التنمية.

المبادئ التوجيهية

تماشياً مع الأحداث المؤسسية التي يعقدها المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث كالمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث مثلًا، ستوجّه المبادئ التالية عملية تحضير المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث:

- الاتّساق مع الأجندات العالمية؛
- اعتماد نهج تعدد أصحاب المصلحة؛
- التركيز على الفئات الضعيفة والأكثر عرضة للخطر لضمان استفادة الجميع ؛
- التركيز على التفاعل والابتكار والأثر؛
- الإدماج وتيسير إمكانية الوصول؛
- تكامل منظور النوع الاجتماعي والتوازن بين الجنسين؛
- المحافظة على البيئة وعدم استهلاك الورق.

المحاور الموض وعاتية للمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث (مسودة للمناقشة)

سيكون الموضوع الشامل للمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث كما يلي: **"من الخطر إلى الصمود: تسريع العمل المحلي للحد من مخاطر الكوارث"**.

يبرز إطار سنداي بوضوح في مبادئه التوجيهية أنه "في حين أن الدور التمكيني والتوجيهي والتنسيقي لحكومات الولايات الوطنية والفدرالية يظل ضروريًا، فمن الضروري تمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال الموارد. وقد أكدت أزمة فيروس كورونا المستجد على الأهمية الكبيرة لإدارة المخاطر والإجراءات الوقائية على

المستوى المحلي والدولي ومن خلال **نهج نظامي**. وفي حين بذلت البلدان جهودًا هائلة في **تطوير استراتيجياتها الوطنية والمحلية بشأن الحد من مخاطر الكوارث** لتحقيق الغاية "ه" من إطار سنداي بحلول عام 2020، أصبح من **الضروري الآن أن "تسرع" البلدان في تنفيذ سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات**، وبخاصة على المستوى المحلي **مواءمة مع الأجندات العالمية**.

سوف يسعى الموضوع الرئيسي ومواضيعه الفرعية للمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث إلى تحديد الإجراءات المبتكرة التي تمكّن الدول العربية من قيادة تحوّل نموذجي من إدارة الكوارث أو إدارة المخاطر القائمة بذاتها إلى ممارسة تنموية أكثر شمولاً وقادرة على الصمود في وجه المخاطر. علاوة على ذلك، سيضمن الاجتماع الوزاري في المنتدى التزام البلدان تجاه القدرة المحلية على الصمود واتّساقها مع تغيّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة والاستثمار المطلوب في التنمية للحد من المخاطر.

وسيؤكد الموضوع الرئيسي للمنتدى وجود صلة مباشرة بين مخاطر الكوارث ومشاكل التنمية الأوسع. وسيتناول هذا الموضوع الدوافع الأساسية للمخاطر مثل الفقر وانعدام المساواة، وسوء الأحوال المعيشية، وعمليات التوسّع الحضري غير المخطط لها، والتدهور البيئي، والافتقار إلى الأنظمة وممارسات "التنمية الجيدة" النافذة على جميع المستويات وعبر جميع القطاعات. إن الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية - بما في ذلك البنية التحتية والخدمات التي تحد من المخاطر، والإسكان الجيد في مواقع آمنة، والحيازة الآمنة، وفرص الدخل وسبل العيش - يقلّل من التعرّض وقابلية التضرّر وبالتالي المخاطر.

لا تقتصر مجالات التركيز على المناقشة في المنتدى الإقليمي. سيتم التشاور على المسألة االموضوعاتية محور التركيز في المؤتمر بشكل مستفيض مع جميع الحكومات والشركاء والدولة المضيفة من خلال اجتماعات الشراكة العربية المقبلة، والتي ستقرر بشكل جماعي الموضوعات الرئيسية ذات الأولوية الواجب طرحها في المؤتمر.

فيما يلي بعض الأفكار الأولية المستندة إلى المداولات في اجتماعات الشراكة العربية السابقة والمتوافقة مع المجالات الأربعة ذات الأولوية لإطار سنداي لتحديد محور تركيز المنتدى الإقليمي:

محور التركيز الموضوعاتي الأول: فهم مخاطر الكوارث

إن فهم مخاطر الكوارث بأبعادها كافة سواء قابلية التضرّر، أو القدرات، أو تعرّض الأشخاص والأصول، أو خصائص الأخطار، أو البيئة هو حجر الزاوية لحسن إدارة المخاطر على جميع المستويات. وتظهر جائحة كوفيد-19 كيف انتشر خطر بيولوجي، كان محليًا في نقطة جغرافية معينة، انتشارًا جغرافيًا منذ ذلك الحين على مستوى كل دول العالم تقريبًا، فأسفر عن آثار ضخمة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية المركّبة. اعترافًا منا بعالم متزايد الترابط الذي نعيش فيه وتماشيًا مع الأولوية الأولى لإطار سنداي، سيركز هذا المحور الموضوعاتي على تعزيز فهم المخاطر وطبيعتها النظامية من منظور وطني ومحلي. وستركز المداولات في إطار هذا المحور على 1) تقييم حالة المعرفة بالمخاطر في الدول العربية؛ 2) تحديد التحديات والفجوات والفرص الرئيسية في تعزيز تحليل المخاطر والمعرفة؛ 3) تقديم مسار من الإجراءات التطلّعيّة لتعميق فهم المخاطر، لا سيما الطبيعة المنهجية للمخاطر من خلال جمع معلومات المخاطر وتبويبها ومقارنتها وتحليلها واستخدامها على المستويين الوطني والمحلي.

محور التركيز المضوعاتي الثاني: تعزيز حوكمة مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث

يقرّ إطار سنداي بأن حوكمة مخاطر الكوارث على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية تتّسم بأهمية كبرى لإدارة فعالة وكفؤة لمخاطر الكوارث. ويستلزم تعزيز حوكمة مخاطر الكوارث بهدف الوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل التزامًا راسخًا من جميع القطاعات واعتماد نهج المجتمع بأسره. سوف يسلّط هذا المحور المضوعاتي، من بين أشياء أخرى، الضوء على ما يلي:

1) تسريع العمل المحلي في مجال الحد من مخاطر الكوارث من خلال إشراك المدن والحكومات المحلية؛ 2) معالجة مواطن الضعف وتعزيز القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي؛ 3) تشجيع الابتكارات والحلول للمخاطر الناشئة على المستوى المحلي؛ 4) تعزيز منتديات التنسيق الحكومية للحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي؛ 5) تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث؛ 6) وتشجيع وتعزيز تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمحلية بشكل متّسق مع أجندة تغيّر المناخ نحو تحقيق التنمية المستدامة.

محور التركيز المضوعاتي الثالث: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لتحقيق القدرة على الصمود
يعتبر استثمار القطاعين العام والخاص في الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها من خلال تدابير هيكلية وغير هيكلية ضروريًا لتعزيز القدرة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية على الصمود للأفراد والمجتمعات والبلدان وأصولها، فضلاً عن البيئة. وتؤدي الزيادة الملحوظة في الخسائر الناجمة عن الكوارث إلى تقويض سنوات من جهود التنمية وتؤكد على الحاجة إلى جعل استثمارات التنمية مراعية لمخاطر الكوارث وأيضًا إلى زيادة الاستثمارات نحو الحد من مخاطر الكوارث. سيركز محور التركيز الموضوعاتي هذا على وسائل جعل استثمارات التنمية مراعية لمخاطر الكوارث واستكشاف سبل زيادة الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث لتحقيق القدرة على الصمود.

ستتمحور بعض مواضيع النقاش الرئيسية حول: 1) تمويل الحد من مخاطر الكوارث في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19؛ 2) الوقاية من مخاطر جديدة من خلال البنية التحتية المقاومة للكوارث، بما في ذلك خلال إعادة الإعمار ما بعد النزاعات؛ 3) تعزيز قدرة النظم الصحية الوطنية على الصمود، بما في ذلك من خلال دمج إدارة مخاطر الكوارث في الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثة، لا سيما على المستوى المحلي؛ 4) تعزيز دمج اعتبارات وتدابير الحد من مخاطر الكوارث في الأدوات المالية والضريبية؛ 5) تعزيز الاستخدام والإدارة المستدامين للنظم الإيكولوجية وتنفيذ نهج الإدارة المتكاملة للبيئة والموارد الطبيعية التي تتضمن الحد من مخاطر الكوارث؛ 6) وزيادة مرونة الأعمال وحماية سبل العيش والأصول الإنتاجية على امتداد سلاسل التوريد، وضمان استمرارية الخدمات ودمج إدارة مخاطر الكوارث في نماذج وممارسات الأعمال وما إلى ذلك.

محور التركيز المضوعاتي الرابع: تعزيز التأهب في مواجهة الكوارث لتحقيق استجابة فعالة و"إعادة البناء بشكل أفضل" من حيث التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار
قد أثبتت الكوارث أنه يجب التحضير لمرحلة التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار قبل وقوع كارثة ما، وهي فرص حيوية "لإعادة البناء بشكل أفضل"، عبر دمج الحد من مخاطر الكوارث في تدابير التنمية وجعل الأوطان والمجتمعات قادرة على الصمود أمام الكوارث. وتعتبر أزمات جائحة كوفيد-19 وتغيّر المناخ المزدوجة دليلًا على أن عصر نهج المخاطر وفقًا لكل خطر على حدة قد ولّى، وأصبح ضروريًا اعتماد نهج يعتمد على تعدد المخاطر والمجتمع بأسره والحكومة بأسرها، على التأهب والاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل على المستويين الوطني والمحلي. سيصبو محور التركيز الموضوعاتي هذا، تماشيًا مع الأولوية الرابعة لإطار عمل سنداي، إلى تقييم التقدّم المحرز والتحديات والفرص في مجال الأولوية، وسيشدد بشكل خاص على سياق المستوى المحلي: 1) إعادة البناء بشكل أفضل لاستيفاء الوضع الطبيعي المستحدث في سياق حقبة ما بعد جائحة كوفيد-19؛ 2) تفعيل نهج شامل لبناء القدرة على الصمود من خلال تفعيل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث في الإجراءات الإنسانية)؛ 3) تعزيز الاستثمار والتنمية وتدعيم نظم التوقّع والإنذار المبكر التي تتمحور حول الناس وتكون متعددة المخاطر ومتعددة القطاعات؛ 4) تعزيز التأهب للاستجابة للكوارث (في سياق الكوارث المتعددة والمتزامنة مثل الكوارث الطبيعية والبشرية المنشأ أثناء جائحة ما)؛ 5) وتعزيز عملية التعافي وإعادة التأهيل ما بعد الكوارث في حالات الطوارئ المعقدة.

استضافة المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث - ريادة المغرب في الحد من مخاطر الكوارث
إن عرض المغرب لاستضافة المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث هو اثبات لجهود المغرب الكبيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، ومكافحة تغيّر المناخ. التزم المغرب بالفعل بخفض انبعاثاته بنسبة 42٪ بحلول سنة 2030 وإطلاق استراتيجية لإدارة مخاطر الكوارث[7]. علاوة على ذلك، اتّخذ المغرب خطوات ملموسة لمكافحة تغيّر المناخ عبر تعزيز سياسته الوطنية المعنيّة بتغيّر المناخ وإنشاء مركز الكفاءات للتغيّر المناخي الذي لا يسهم فقط في تمكين بناء قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين بل يدعم أيضًا القارة الإفريقية في بناء القدرة على الصمود في وجه ظاهرة تغيّر المناخ[8]. وتبذل الدولة حاليًا جهودًا هائلة في معالجة المخاطر المالية المرتبطة بالأخطار الطبيعية والوقاية من خلال ضخّ المزيد من الاستثمارات في الحد من المخاطر والتأهب والتأمين المالي[9]، ما يبرز أهمية الأولوية الثالثة لإطار سنداي "الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها". واستضافة المغرب للمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث يعتبر جزء من مشاركة الدول العربية في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث (مايو 2022، بالي،

[7] (حكومة المغرب، 2020)
[8] (حكومة المغرب، 2019)
[9] (البنك الدولي، 2019)

إندونيسيا) حيث سوف يتم الاعتراف بدور المغرب والدول المُضيفة الأخرى في تلك المناسبة. أخيرًا، سيؤكد ذلك على ريادة المغرب والتزامه بالشراكة العالمية من أجل التنمية لا سيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

المسؤوليات

1.1 مسؤوليات الحكومة المُضيفة

- الرئاسة المشتركة للمنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث وتنظيم المنتدى تحت رعاية الحكومة المُضيفة.
- المساهمة في الموضوع (والمواضيع الفرعية حسب الاقتضاء) للمنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث بالتشاور مع البلدان وأصحاب المصلحة في المنطقة من خلال اجتماع الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث.
- بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ستدعم الحكومة المُضيفة في المصادقة على تنفيذ إعلان المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث وبيانات الالتزام المُعلنة.
- تمثيل المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث في المنتديات العالمية والإقليمية مثل المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث (مايو 2022، بالي، إندونيسيا).
- العمل بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، تماشيًا مع نتائج المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث والهدف العام منه، لتحديد الأهداف والنتائج المتوقعة والنطاق اللاحق للمنتدى.
- بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ستدعو الحكومة المُضيفة الحكومات الإقليمية/الوزراء الإقليميين لحضور المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك إرسال الدعوات إلى الوزراء المسؤولين عن الحد من مخاطر الكوارث من الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة.
- سيكون المنتدى افتراضيا المشاركة في إنتاج المواد الرقمية الدعائية المطلوبة التي سيتم استخدامها قبل وخلال المنتدى، بما في ذلك المواد ذات العلامات التجارية المشتركة التي تقتصر على شعارات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والبلد المُضيف.
- المشاركة في استقطاب فرص رعاية المنتدى باستهداف أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومة و/أو القطاع الخاص وتقديم الاقتراح ذي الصلة بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ووفقًا لسياسات وإجراءات الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية للعلامة التجارية لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

1.2 مسؤوليات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

- سيكون مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بصفته الجهة المنظمة المشاركة للمنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث، مسؤولًا بشكل أساسي عن المحتوى الجوهري للمنتدى وعن التنسيق العام للدعم من شركاء مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والبلدان الأعضاء فيه.
- العمل مع الحكومة المُضيفة لتحديد الهدف والنتائج المتوقعة والموضوع/المواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث وإعداد إسهامات موضوعية للمنتدى.
- تنسيق الدعم المقدّم من شركاء مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (المنظمات الإقليمية، وشركاء التنمية، ومجموعات أصحاب المصلحة الآخرين) للتحضير للمنتدى وتنظيمه.
- قيادة وتنسيق جميع الإسهامات الموضوعية مثل البحوث والدراسات الأساسية المطلوبة حول موضوع المنتدى الرئيسي لتوفير فهم أعمق للمواضيع؛ وإثراء مداولات المنتدى؛ وصياغة الوثائق الختامية وورقة الاستراتيجية.
- تنسيق إعداد برنامج المنتدى العام والأحداث المختلفة، للاتجاه نحو تحقيق النتائج المنتدى المتوخاة.
- توفير الترجمة الفورية.
- دعم الحكومة المُضيفة في قيادة عملية صياغة الإعلان السياسي والتفاوض بشأنه (و/أو الوثيقة الختامية للمنتدى).
- إعداد جدول الأعمال بالتشاور مع الحكومة المُضيفة؛
- سوف ينسّق مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مع الحكومة المُضيفة لتطوير وتنفيذ استراتيجية اتصال المنتدى. سيقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتطوير الموقع الرسمي للمنتدى وإدارته بالإضافة إلى التسجيل الإلكتروني والموافقة على مشاركة المتقدّمين بطلب المشاركة بالتشاور مع البلد المُضيف.

2 الدعم من شركاء مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

سوف يقوم شركاء مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، وشركاء التنمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية/البحثية، وشبكات أصحاب المصلحة والشبكات الإعلامية، بتقديم الدعم الطوعي للمنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث لزيادة تسليط الضوء على أهمية الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة من خلال ما يلي:

- إعداد دراسات أساسية لدعم المداولات بالموضوع الرئيسي/المواضيع الفرعية في المؤتمر.
- قيادة تنظيم الجلسات لمناقشة المواضيع والإبلاغ عنها إلى الجلسة العمومية.
- تنظيم أحداث جانبية بالتزامن مع المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع ولايتهم/مصالحهم وضمن النطاق العام للمؤتمر.

- المساهمة في صياغة الوثائق النهائية.

هيكلية المؤتمر وآلية التشاور

نظرًا لانتشار جائحة كوفيد-19، وتراجع إمكانية التنقّل، ستسعى هيكلية المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث إلى ضمان مشاركة الحاضرين باستخدام مختلف الوسائل الإلكترونية. ومع تفاقم هذه الأزمة، تم اقتراح عقد المنتدى افتراضياً.

مؤتمر افتراضيّ بالكامل: 8-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

سيعقد المؤتمر افتراضيا بالكامل. وستتم تجزئة هذا المؤتمر الافتراضيّ على مدى 4 أيام دون أي تكاليف أو عبء مالي على الحكومة المُضيفة. ستتحمل الحكومة المُضيفة جميع المسؤوليات الأخرى (كما هو وارد في القسم 1.1) بما في ذلك الرئاسة المشتركة للمؤتمر وقيادة عملية اعتماد الإعلان الوزاري.

سيقع **التعاون والتشاور والشراكة** مع الحكومات وأصحاب المصلحة في قلب العملية برمّتها لتحقيق النتيجة المرجوّة من المنتدى الإقليمي العربي الخامس للحد من مخاطر الكوارث. ومن أجل التحضير لتحقيق هذه النتيجة المرجوّة، سيعمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وحكومة المغرب باستمرار مع الحكومات العربية ومختلف أصحاب المصلحة من خلال منتدى الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث[10]. ستكون الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث بمثابة آلية التشاور الرئيسية نحو تطوير جميع الجوانب الجوهرية للمنتدى. ويجتمع منتدى الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث مرتين في السنة.

وقد تم تحديد الموضوع الرئيسي للمؤتمر وسيتم تحديد موضوعاته الفرعية وهيكليته من خلال التشاور الوثيق مع البلد المُضيف ومنتدى الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث.

[10] تأسّس منتدى الشراكة العربية للحد من مخاطر الكوارث في عام 2017 لإجراء المداولات الفنية والتشغيلية حول التقدّم المحرز والتحديات والثغرات في تنفيذ إطار سنداي في المنطقة العربية. تجمع هذه الاجتماعات نصف السنوية جميع الحكومات العربية وأصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين من المجتمعات المدنية ومنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية. وتهدف هذه المناقشات الدورية حول تحديات التنفيذ والثغرات والحلول إلى إثراء مداولات مؤتمرات المنتدى الإقليمي العربي.